الاقتصاد المعرفي: رؤية استراتيجية مقترحة للإصلاح الاقتصادي الشامل في العراق

م.د حاتم علي عبدالله
جامعة تكريت/ كلية الادارة والاقتصاد
hadminstration81@tu.edu.iq

م. سامر محمد فخري ضرار
جامعة تكريت/ كلية الادارة والاقتصاد
samer.m.f@tu.edu.iq

المستخلص

تناول البحث بالتحليل دراسة مبررات وخيارات الاصلاح الاقتصادي في العراق بعد عام ٢٠٠٣ واستخدام اسلوب الاستدلال الاستقرائي لبيان ابعاد ومضامين الاستراتيجية المقترحة، ويهدف البحث إلى تبني فلسفة اقتصادية جديدة تتخذ من الاقتصاد المعرفي مسارا لها للخروج من مأزق الاصلاحات الاقتصادية التقليدية التي لا تنسجم مع تحديات الاقتصاد العراقي . توصل البحث إلى ان الاصلاحات الاقتصادية الابداعية تنشأ بنشؤ المجتمعات المعرفية وتكون شاملة ومحفزة للقطاعات الاقتصادية كافة . وعليه يقترح البحث وضع اسس استراتيجية الاقتصاد المعرفي في الخطط الخمسية وتوفير مستلزماتها لتحقيق الاصلاح الاقتصادي الشامل.

الكلمات المفتاحية: الاقتصاد المعرفي، الإصلاح الاقتصادي الشامل

Knowledge Economy: A Proposed Strategic Vision for Comprehensive Economic Reform in Iraq

Abstract

The study examined the analysis of the rationales and options of economic reform in Iraq after 2003 and the use of the method of inductive reasoning to explain the dimensions and contents of the proposed strategy, and aims to adopt a new economic philosophy taken from the knowledge economy path to get out of the dilemma of the old economic reform to meet the challenges of the Iraqi economy. The research found that creative economic reforms are created by the emergence of knowledge societies and are comprehensive and stimulating for all sectors of the economy. Therefore, the study proposes laying the foundations of the knowledge economy strategy in the five-year plans and providing them with the requirements for achieving comprehensive economic reform..

Keywords : Knowledge Economy, Comprehensive Economic Reform

المقدمة :

اليوم وفي ظل التطورات المتسارعة التي تشهدها بيئة الاعمال المعاصرة فأن المعرفة غدت الأساس المنهجي للمنظمات والمجتمعات بشكل عام، ويعود السبب الى احتوائها الى مفردات الميزة التنافسية، وقد أشار(Nonaka) في جميع طروحاته الى ان" في الاقتصاد اذا كان الامر الوحيد هو عدم التأكد فان المعرفة هي المصدر الوحيد للميزة التنافسية". مثلت المعرفة ورأس المال الفكري ركائزاً اساسية في بناء المجتمعات التي اصبح يطلق عليها بالمجتمعات المعرفية ، وحققت نوع من التحفيز لظهور الاقتصاد المعرفي . وان هذا الطرح له دلالاته المعنوية اذ ان رأس المال الفكري هو الأساس في أي عمل انتاجي جديد. وان سلسلة القيمة المعرفة والقيمة المضافة لها تتزايد وتتعاظم

من خلال التراكمات المعرفية . وهذا يعني(ان إنتاجية العمل المعرفي هي الأهم من إنتاجية العمل المادي التقليدي) (نجم :٢٠٠٨، ٢٥) ، وهذا يعزز من بناء توجهات الإصلاح الاقتصادي الشامل .

اولا: مشكلة البحث :

تتمثل بتعدد خيارات الاصلاح الاقتصادي القائم على السياسات الاقتصادية التقليدية وهي مأزق حقيقي لمواجهة تهديدات وتحديات الاقتصاد العراقي ، مما ادى إلى تشتيت رؤى وجهود متخذي القرار الاقتصادي والسياسي ، لذا حاول البحث الاجابة عن بعض التساؤلات ومنها :

- هل توجد اصلاحات اقتصادية ابداعية .
- هل يمكن توحيد الجهود لبلورة ملامح الاصلاح الاقتصادي الشامل في العراق من خلال تبني استراتيجية الاقتصاد المعرفي .

ثانيا: اهمية البحث :

تتلخص اهمية البحث في تفعيل مبادئ الحوكمة الالكترونية وبرامج الاقتصاد المعرفي للخروج من مأزق الاصلاحات الاقتصادية التقليدية ، والاستثمار في مجال راس المال الفكري باعتباره ركيزة اساسية للإصلاح الاقتصادي الشامل .

ثالثا: اهداف البحث :

ان الهدف الرئيس للبحث يتلخص في ايجاد فلسفة اقتصادية جديدة تتخذ من التغيير مسارا لها لتحقيق الاصلاحات الجذرية من خلال تتبنى استراتيجية الاقتصاد المعرفي لتساعد متخذ القرار الاقتصادي والسياسي في التعرف على استراتيجية رشيدة لها القدرة على الإصلاح الاقتصادي الشامل .

رابعا: فرضيات البحث :

يقوم البحث على افتراض نظري مفاده يمكن الخروج من المأزق القديم للإصلاح الاقتصادي من خلال تفعيل وتطبيق مشاريع وبرامج الاقتصاد المعرفي في العمليات الاقتصادية والادارية كافة من اجل مواكبة التطورات الاقتصادية والعالمية الجديدة وتعزيز مضامين الإصلاحات الاقتصادية الابداعية .

خامسا: منهجية البحث

ينطلق البحث في تحديد توجهاته الفلسفية وفقا للفلسفة الواقعية (او ما تسمى بالمنهج النوعي Qualitative approach) التي تهدف الى فهم السلوك من خلال تتبع الادب والاطر المرجعية، لفهم المعاني وتطوير الافكار من خلال الاستدلال الاستقرائي (Inductive reasoning) (Adams et al,2007 :26) فضلا عن توليد افكار جديدة (Kothari ,2004:4).

المبحث الاول : الاطار النظري للاصلاح الاقتصادي

اولا : مفهوم الاصلاح الاقتصادي

مفهوم الاصلاح الاقتصادي شأنه شأن العديد من المفاهيم في حقول المعرفة، تتعدد الاتجاهات الفكرية وتختلف المنطلقات النظرية التي تفسره، وعلى العموم فان هذه الاتجاهات والمنطلقات تلتقي مع بعضها لتعبر عن" الاصلاح الاقتصادي"(The Economic Reform) والاصلاح في اللغة العربية هو جعل الشيء اكثر صلاحاً، وفي اللغة الانكليزية (The Reform) أي تعديل المسار بالاتجاه المرغوب فيه، والاصلاح الاقتصادي اصطلاحاً هو عملية التغيير نحو الافضل من خلال التناسق بين حركة المتغيرات الاقتصادية بالاتجاه المرغوب فيه (عبد الخالق،

٢٠٠٥ :٣٢). وحدد البنك الدولي على ان " الاصلاح الاقتصادي" مجموعة التغيرات الاقتصادية على المستوى الكلي والجزئي وهي تشمل اصلاحات في القطاع العام وهيكل الملكية وتحرير التجارة الخارجية (سويفي،٢٠٠٩ :٣٤٥). وهو يتوافق مع الاصلاح الاداري من حيث المضمون والذي يعني ادخال تغيرات جوهرية في البيئة التنظيمية وجعلها اكثر ملائمة مع التطور التكنولوجي وتحديات السوق واحداث نقلة نوعية في تقديم الخدمات لتحقيق اهداف الاصلاح الاقتصادي الشامل (قدوري ،٢٠١١: ١٠٤). وهو مناقض لمصطلح التخلف الذي يعني (تفكيك القطاعات الاقتصادية إلى قطاعات منعزلة غير مترابطة فيما بينها) (القريشي ،٢٠٠٧ : ١٩).

وعليه الإصلاح الاقتصادي الشامل تغيير مخطط هادف ، يتضمن مجموعة من السياسات الاصلاحية الاقتصادية والادارية والتكنولوجية واعادة صياغة التوجهات والاطر العامة للدولة لمعالجة الاختلالات الهيكلية المتجذرة والتكيف مع المستجدات المحلية والدولية من خلال توجيه الاستثمارات المحلية والاجنبية لتحفيز الطاقات البشرية الكامنة فضلا عن تعزيز المنافسة الابداعية بين الموارد المتاحة لزيادة كفاءتها بما يضمن ظهور افكار وقيم جديدة تؤدي إلى تحسين الوضع الاقتصادي وتحقيق الاستقرار السياسي .

ثانيا : تحديات ومبررات الاصلاح الاقتصادي في العراق

يواجه الاقتصاد العراقي تحديات في مختلفة الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والتكنولوجية، شكلت بمجملها عائقا خطيرا امام اعداد وتنفيذ خطط الاصلاح الاقتصادي، تتمثل هذه المبررات والتحديات بالاتي:

١. المبررات الداخلية (المحلية) ، وتتمثل بالاتي :-

- **المبرر الاقتصادي** : لا يخفى على احد ما يعانيه الاقتصاد العراقي في السنوات القلية الماضية من تحديات كان من بينها:(الاختلال الهيكلي : ويعني ضمناً اعتماد موازنة الدولة العراقية على الايرادات النفطية كمورد اساسي، اذ شكلت الايرادات النفطية ٩٠% من ايرادات الموازنة العامة بعد عام ٢٠٠٦ (UNCTAD,2006:42). وانخفاض مساهمة القطاع الزراعي والصناعي في الناتج المحلي الإجمالي، اذ تراوحت مساهمتهما في الناتج المحلي الاجمالي اقل من ٨% ، ١.٦ % على التوالي بعد عام ٢٠٠٦ (البصام، ٢٠٠٩: ١٤٨) . وتفشي الفساد المالي والإداري، وتخلف التكنولوجيا المستخدمة في القطاع العام والخاص(احمد واخرون ،٢٠٠٩: ٧٣).ان هذه التحديات افرزت واقع اقتصادي متردي، لذا اصبح الاصلاح الاقتصادي ضرورة اساسية في البحث عن اساليب اقتصادية حديثة لإدارة شؤون الدولة ومعالجة الاختلالات الاقتصادية والاستثمار في القطاع الخدمي.

- **المبرر الاجتماعي** : تفشت في المجتمع العراقي مشاكل اجتماعية متعدد كالفساد والبطالة والجهل والفقر وغسيل الاموال والعنف والجريمة المنظمة (Organized Crime) كلها اثرت وبشكل سلبي على منظومة القيم الاجتماعية (عربية، ٢٠٠٦ :٩٩) ، وهذه نتيجة منطقية لعدم الاهتمام باللبنة الاساسية في المجتمع وهي الاسرة ومنها الفرد. وبناءاً على ذلك فان الاصلاح الاقتصادي والاجتماعي لابد ان يرتكز على الاستثمار في العنصر البشري من خلال برامج التربية والتعليم وتحفيز القدرات البشرية وخلق اليات تعبئة الموارد المتاحة واعادة بناء الانسان من اجل دعم العملية الابداعية في الانشطة المختلفة.

- **المبرر السياسي** : لقد انتجت الفترة بعد عام ٢٠٠٣ حالة من عدم الاستقرار السياسي وهذه وفرت بيئة خصبة للفساد المالي والاداري وهشاشة الوضع الامني وشكل عقبة اما عملية الاصلاح (البصام،٢٠٠٩: ١٤٩) وقد اشارت بعض الدراسات الحديثة للعلاقة بين الفساد وعدم الاستقرار السياسي والمتغيرات الاقتصادية الكلية ومنها متغيرات التنمية البشرية (الدليمي، ٢٠١٥: ٨٥).

- **المبرر التكنولوجي** : ان التخلف التكنولوجي يؤثر على جميع القطاعات الاقتصادية بدون استثناء، وعدم مواكبة عصر تكنولوجيا المعلومات يؤدي إلى اعاقة عملية البحث العلمي وخصوصا في مجال الإصلاح الاقتصادي، فالاهتمام بالجانب التكنولوجي يوفر حرية الحركة والتطور لمجمل القطاعات وهو ما يعزز مبدأ الاقتصاد المعرفي وخصوصية الجانب التكنولوجي في حياة الاقتصادية والاجتماعية.

٢. **المبررات الخارجية (الدولية):** ان الاصلاح الاقتصادي وبرامجه التنموية غدت اسلوباً قسرياً ترعاه وتدعو له المنظمات الدولية في البلدان التي تعاني من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية، ان التحديات الخارجية تتمثل بالصدمات الخارجية: ومنها الازمات المالية العالمية وانخفاض اسعار النفط، وتعرض العراق إلى صدمة اقتصادية تمثلت بانخفاض ايراداته إلى النصف وذلك بسبب انخفاض اسعار النفط بعد عام ٢٠١٣. وكذلك الحروب والنزاعات الدولية والإقليمية: فالعراق ونتيجة لما يمتلكه من خيرات، وعلى مدار ثلاث عقود اقحم في حروب ونزعات دولية، لذا انعكست وبشكل مباشر على نوع وتنفيذ الاصلاحات الاقتصادية. فضلا عن ذلك شروط الهيئة الثلاثية الدولية: التي تتمثل بالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية (البديري،٢٠١٠: ٢١). وضغوط العولمة (Globalization) (السعيد ،٢٠٠٥: ٣٧) . وظهور الفساد الدولي الذي تسوقه بعض الدول من خلال اجهزتها المخابراتية وشركاتها العابرة للقارات لأجل كسب ود بعض المسؤولين وابرام الاتفاقات التجارية المشبوهة (الذهبي ،٢٠١٠ :٢٤٠) .

ثالثا : مسارات الاصلاح الاقتصادي : تتمثل مسارات الاصلاح الاقتصادي بالاتي :

١. **اصلاحات اقتصادية تقليدية** : وهي حزمة من السياسات التي تستهدف قطاع معين دون غيره من ناحية وعدم معرفة تأثير ذلك على القطاعات الاقتصادية الأخرى ، كالسياسة (الزراعة ، الصناعية ،المالية والنقدية) (خواجيكة، ٢٠٠٢: ١٤٢).

٢. **اصلاحات اقتصادية ابداعية**: ان منظومة الاصلاح وفق هذا التوجه يجب ان تكون متكاملة وشاملة القطاعات الاقتصادية كافة الانتاجية والخدمية. وبناءاً على هذه التوجهات تبلورت في الآونة الاخيرة استراتيجية التنمية المعززة للسوق والتي تركز على العلاقة الوثيقة بين القطاعين القطاع العام والخاص . وتستند على (الابتكارات في العمل الحكومي وقطاع الاعمال وتمكين جميع الشرائح الاجتماعية لتنفيذ الخطط الاقتصادية) (الويس ،٢٠٠٩ :٤٠).الى جانب تدخل الدولة وبشكل فعال في المحاور التالية:

- الاستثمار برأس المال الفكري .
- تفعيل وتطبيق مشروع الحوكمة الالكترونية .
- تبني استراتيجية الاقتصاد المعرفي .

المبحث الثاني : رؤية مقترحة لتبني استراتيجية الاقتصاد المعرفي في العراق

اولا : الاقتصاد المعرفي (المفهوم- التوجه)

يعرف الاقتصاد المعرفي على أنه "نوع جديد من الاقتصاد يتطلب ادارة جديدة فاعلة (الادارة المستندة على المعرفة) ونوع مميز من المنظمات(المنظمات المستندة على المعرفة)"(Tocan ,2012: 3-4) ، والاقتصاد المبني على المعرفة لديه العدد من الركائز اهمها الاتي (منير ونعيمة ،٢٠٠٨ :٤) :

١. الابتكار: يتطلب الاقتصاد المعرفي نظاما فعالا من الروابط الابتكارية بين المؤسسات وبينها وبين المؤسسات الاكاديمية وغيرها من المنظمات التي تستطيع مواكبة ثورة المعرفة المتنامية واستيعابها وتكييفها مع الاحتياجات المحلية.
٢. التعليم أساسي للإنتاجية والتنافسية الاقتصادية. يتعين على الحكومات أن توفر اليد العاملة الماهرة والإبداعية أو رأس المال البشري القادر على إدماج التكنولوجيات الحديثة في العمل.
٣. البنية التحتية المبنية على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تسهل نشر وتجهيز المعلومات والمعرفة وتكييفه مع الاحتياجات المحلية.
٤. حوافز تقوم على أسس اقتصادية قوية تستطيع توفير كل الأطر القانونية والادارية والسياسية التي تهدف إلى زيادة الإنتاجية .

ان امعان النظر في الشكل (١) يبين الاهمية النسبية للاقتصاد المعرفي ويعرض التطور التاريخي من الناحية الاقتصادية وحركة التطور البشري منذ العصر البدائي ثم الزراعي ثم التجاري فالصناعي وصولا الى عصر الاقتصاد المعرفي الذي استبدل المعرفة بالجهد العضلي وعلى مر العصور .

شكل(١) الحقب الزمنية وميزتها التنافسية

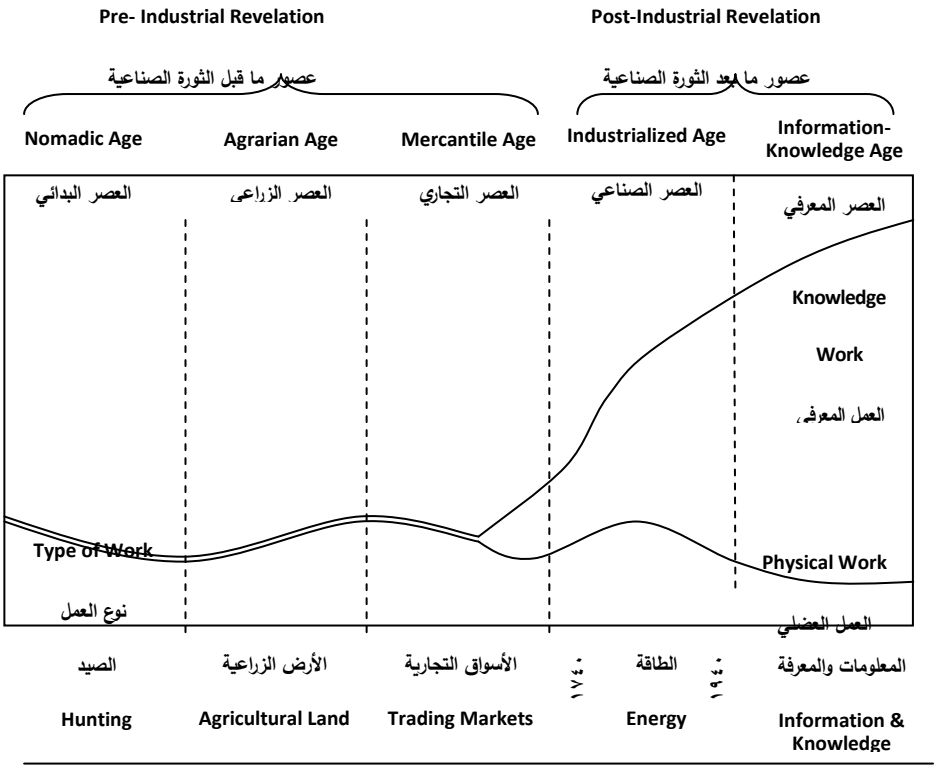

المصدر: يوسف، عبدالستار حسين.(٢٠٠٤)، " إدارة المعرفة كأداة من اجل البقاء والنمو"، مؤتمر جامعة الزيتونة الأردنية.

فضلا عن ذلك فأن الرأسمالية شهدت تحولاً عصرياً في نظام الانتاج الشامل عندما كان المصدر الاساس هو قوة العمل الى طريق جديد والمتمثل بالإنتاج المعتمد على الابداع عندما تكون الكفاءات هي من يخلق القيمة (Muntean:2009: 141). لان الاقتصاد المعرفي يتميز بـ :

١. ان المعرفة سوف تصبح محتوى الاعمال وعمليات الانتاج والبيع.
٢. ان الموجودات المعرفية وكفاءات رأس المال الفكري ستصبح اكثر اهمية من الموجودات المالية او الموجودات الاولية التكنولوجية.
٣. ان المعرفة ونتائج راس المال الفكري ستحافظ على رفاهية وازدهار اقتصاد السوق الذي يتطلب اعمال جديدة وتقنيات وطرق جديدة.

تبعا لما تقدم فأن الاقتصاد المعرفي له القدرة على خلق المجتمع المعرفي القائم على أسس المساواة والابتكار والتنوع واللامركزية والفاعلية ومكافحة الهدر والضائعات والتداوب وتحقيق الذات. وهذا ما يتطلب القيام بالاتي (منير ونعيمة،٢٠٠٨: ٦) :

١. إعادة هيكلة الإنفاق العام وترشيده وإجراء زيادة حاسمة في الإنفاق المخصص لتعزيز المعرفة، ابتداء من المدرسة الابتدائية وصولاً إلى التعليم الجامعي.
٢. وارتباطًا بما سبق، العمل على خلق وتطوير رأس المال البشري بنوعية عالية، وعلى الدولة خلق المناخ المناسب للمعرفة، فالمعرفة اليوم ليست (ترفًا فكريًا)، بل أصبحت عنصراً اساسيا من عناصر الإنتاج.
٣. إدراك المستثمرين والشركات أهمية اقتصاد المعرفة، والملاحظ أن الشركات العالمية الكبرى (العابرة للقوميات) تساهم في تمويل جزء من تعليم العاملين لديها ورفع مستوى تدريبهم وكفاءتهم، وتخصص جزءا مهما من استثماراتها للبحث العلمي والابتكار.

وقد شدد (مونتين) على ان التعامل مع اقصاد المعرفة يتطلب الاتي (Muntean :2009, : 148)

١. التوجه بالتغيير المستند نحو السوق مع برامج تسمح وتقوي الاقتصاد استجابة الى ضغوط المنافسة العالمية وقوى السوق.
٢. الحفاظ على بناء هيكل المنافسة للمستقبل عبر برامج حديثة للمحافظة على ديمومة الحركة الاقتصادية وتطويرها فضلا عن تسحين وضع المؤسسات والشركات من خلال انتقاء النوعية العالية من المهارات البشرية والبنى التحتية.
٣. ادارة التكيف وتعظيم معدلات النمو الاقتصادية للنسب المسموحة بها لكل الامكانيات.
٤. تسهيل القدرة على تكيف الافراد والعوائل والاقاليم مع البرامج المعرفية لدعم هذا ضمن المجتمع ومساعدتهم على اقامة ترابطات مع بيئة الاعمال الجديدة.

ان عملية نقل واكتساب وتوطين وتطوير المعرفة تعتمد وبشكل مباشر على راس المال البشري. وفي الآونة الاخير ادركت المنظمات والحكومات حقيقة مهمة تتمثل في كون القيمة الحقيقة لها تستند على شيء اكثر اهمية من رأسمالها المادي الا وهو راس المال الفكري (Intellectual Capital) ويعرف على انه قيمة معرفة العاملين ومهاراتهم وقدراتهم العقلية على تكوين الثروات (العنزي،٢٠١١: ٣٥٣)، وان اهمية راس المال الفكري تنبع من الاعتبارات الاتية (افندي،٢٠١١ :٣):

١. ان راس المال الفكري اصل الاصول اذ يساهم في تشييد العقول البشرية عالية التميز.
٢. انه اساس الميزة التنافسية في المستقبل ويقوم بتنمية الذكاء الجمعي ويؤسس للمجتمع الابتكاري.

ثانيا : متطلبات الاقتصاد المعرفي في العراق :

لقد كشف المبحث السابق ملامح الاقتصاد المعرفي ، اذ تبين ان المضي في اجراءات وخطوات الاقتصاد المعرفي لها اثر ايجابي في الحد من الاثار السلبية للسياسات الاقتصاديات التقليدية، مما عزز من اهمية تبني استراتيجية الاقتصاد المعرفي في العراق باعتبارها مسارا جديداً للإصلاح الاقتصادي ووسيلة مهمه لمواكبة عصر العولمة بما تحمله هذه الكلمة من ثورة معلوماتية ومعرفية هائلة.

ان ظهور الاقتصاد المعرفي ادى إلى الاعتراف بالمعرفة كإحدى الموجودات الجوهرية غير الملموسة مادياً وقد وضع ذلك تحدي جديد امام الحكومات ومنظمات الاعمال لإعادة ترتيب اولوياتها، اذ انتقل التحدي والاهتمام من ادارة ندرة الموارد إلى ادارة وفرة المعلومات والتي تزداد قيمتها بالاستخدام وهذا مكمن وسر ديناميكية الاقتصاد المعرفي. وقد حول ذلك توجه المنظمات الدولية من كثافة الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات إلى كثافة الاستثمار في المعرفة ذاتها، وهذا يعني ان على المنظمات ان تدرك ان ميزتها التنافسية او استمرار بقائها يكمن بما تمتلكه من معرفة ومعلومات وهذا يعزز من قدرتها على مواجهة جميع التهديدات المحيطة بها وان التحدي الحقيقي في الوقت الحاضر ليس في توليد المعرفة وانما في كيفية توظيف هذه المعرفة في المجالات الانتاجية والخدمية(الكبيسي،٢٠١٤ :٢١٨). الاقتصاد المعرفي يتعامل مع مختلف اشكال المعرفة، وهذا يتطلب توفير الحاضنة الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية التي تؤسس إلى مجتمع المعرفة، وان اهداف الاقتصاد المعرفي لا تختلف عن الاقتصاد التقليدي، الا ان اساليب الوصول إلى الاقتصاد المعرفي قد تغيرت ، اذ توجد هنالك ثلاث اساليب جوهرية تتمثل في (الهلالي، ٢٠٠٩: ١٥) :

- التطور المستمر والدائم في الاقتصاد الرقمي والمعلوماتي .
- زيادة عدد البحوث التطبيقية من اجل زيادة عدد الابتكارات. وهو ما تدعمه الحكومة العراقية حاليا ضمن برامج الدراسات العليا.
- تطوير القدرات والمهارات العلمية والفنية لراس المال البشري .

وهذا يعني ان عملية الانتقال من الاقتصاد التقليدي إلى الاقتصاد المعرفي تتطلب مراعاة الجوانب الاتية (www.knowledge economy .com) :

- تعزيز الثقافة الابتكارية: ان هذا المحور يبحث في ذهنية تتميز بروح المبادرة الفردية وحسن الابداع وتنمية القدرات البشرية بشكل منظم وديناميكي.
- تمويل البحث والتطوير : ان عمليات البحث والتطوير ذات اهمية كبيرة للاقتصاد المعرفي لذا فمن الضروري البحث عن مصادر لتمويل هذه البحوث ومن بينها استخدام الادوات المالية كالقروض الميسرة وتخصيص مبالغ معينة ضمن الموازنة العامة وعقد شراكات تعاونية مع مؤسسات القطاع الخاص.

وبذلك نستنتج ان التعليم يلعب دورا اساسيا في نمو الاقتصاد المعرفي اذ انه مفتاح جودة السلع والخدمات وتحسين مستويات الانتاجية، وان النظرة السابقة والمعهودة عن التعليم انه نمط استهلاكي لكن هذه النظرة سرعان ما تحولت الى اتجاه اخر يرى التعليم بأنه انفاق استثماري في الكوادر البشرية المدربة والمتعلمة، واذا انتقلنا الى الجدول(١) فأننا سوف نلاحظ ان الدول المتقدمة تنفق مبالغ كبيرة على التعليم وتنمية رأس المال المعرفي اعتمادا على(UNDP) و (IFS) و مؤشر (Thompson) ، وان انفاق هذه الدول على التعليم يصل (٤.٢ ٪) من إجمالي الدخل القومي، وإن ما ينفقه أصحاب الأعمال على التدريب تصل نسبته إلى(٢.٥٪) من إجمالي الدخل القومي.

جدول(١) الانفاق على التعليم والبناء المعرفي في الدول المتقدمة

الدولة	السكان مليون نسمة	الدخل القومي تريليون دولار أمريكي	إجمالي القوة العاملة مليون نسمة	٪ العاملين إلى إجمالي السكان	إجمالي الإنفاق على قطاع التعليم ٤.٢ ٪ من الدخل القومي بليون دولار	إجمالي ما ينفق على تدريب العاملين ٢.٥ ٪ من الدخل القومي بليون دولار
١- الولايـــــات المتحدة	٢٨٤.٨	٧	١٣٥.٢	٤٧.٥	٢٩٤	١٧٩
٢- اليابان	١٢٧.٣	٥.٥	٦٤.١	٥٠.٣	٢٣١	١٣٧.٥
٣- ألمانيا	٨٢.٣	٢.٥	٣٨.٨	٤٧.١	١٠٥	٦٢.٥
٤- فرنسا	٥٩.٢	١.٧	٢٣.٦	٣٩.٩	٧١.٤	٤٢.٥
٥- بريطانيا	٥٩.٥	١.٣	٢٧.٤	٤٦.١	٥٤.٨	٣٢.٥
٦- إيطاليا	٥٧.٩	١.٢	٢١.١	٣٦.٤	٥٠.٤	٣٠.٠
٧- الصين	١٢٨٥.٠	١.٠	٧١١.٥	٥٥.٤	٤٢.٠	٢٥.٠
٨- البرازيل	١٦٥.٩	٠.٨	٧٥.٢	٤٥.٣	٣٣.٦	٢٠.٠
٩- كندا	٣١.١	٠.٧	١٥.١	٤٨.٥	٢٩.٤	١٧.٥
١٠- إسبانيا	٤٠.٣	٠.٧	١٤.٥	٣٥.٥	٢٩.٤	١٧.٥

المصدر: : يوسف، عبدالستار حسين.(٢٠٠٤)، " إدارة المعرفة كأداة من اجل البقاء والنمو"، مؤتمر جامعة الزيتونة الأردنية.

ان رؤية الجدول (١) تحتم على الدول النامية ومنها العراق الاتجاه على ما توجهت به الدول المتقدمة من انفاق على البحث والتطوير والتعليم، ومن جانب اخر يمثل الانفاق على البحث والتطوير على انه احد جوانب تنمية رأس المال البشري، وهذا ما تمت مناقشته من قبل معهد اليونسكو للإحصاء الذي عمل إحصاءات لقياس نسبة الانفاق على البحث والتطوير وتطوير رأس المال البشري، اذ ان البحث والتطوير هو كل عمل ابداعي ومنهجي يمارس بهدف زيادة رصيد المعرفة بما في ذلك المعرفة البشرية والثقافية والمجتمعية (معهد اليونسكو للإحصاء،٢٠١٦: ٣) . أن هذا الطرح يجعل من مدراء المنظمات او القادة ان يدركوا ان صياغة الاستراتيجيات المستقبلية يجب ان تتمحور على الأساس المنهجي لها والمتمثل بالمعرفة وان يتعرفوا على الاساليب الحديثة لكيفية استثماراتها وادارتها بالشكل الأمثل.

ثالثا : استراتيجية الاقتصاد المعرفي في العراق :

يعرف (Prusak) الاستراتيجية بانها وسيلة او خطة تتبناها المنظمة او الحكومة لتحقيق التوازان بين البيئة الخارجية وبين قدراتها وقابلياتها الداخلية. وتعني ايضا مجموعة القرارات التي تتخذها الحكومة وفقا لرؤية واضحة تمليها عوامل ومتغيرات البيئة الخارجية والداخلية(الكبيسي، ٢٠١٤:١٥٦). ولا يخفى على احد حجم الامكانات المادية والبشرية التي يمتلكها الاقتصاد العراقي . اذ يمكن مواجهة جميع التحديات الاقتصادية من خلال نهج واليات الاقتصاد المعرفي وكالاتي (الهلالي، ٢٠٠٩: ٩):

١. تبني مشروع تطوير العلوم والتكنولوجيا ودعم الابتكارات وبمنظور شمولي.
٢. تفعيل دور التعليم والتدريب ورفع كفاءتهما كما ونوعا من خلال برامج تنمية القدرات البشرية .
٣. تفعيل دور البحث العلمي الرصين لكي يتناغم مع اهداف الاقتصاد المعرفي وخطط التنمية الشاملة وممكن ان يتم ذلك من خلال انشاء صندوق لدعم وتمويل البحوث العلمية وتطوير مناهج التربية والتعليم بما ينمي من القدرات البحثية للطلبة (افندي ، ٢٠١١: ٨) .

٤. دعم ورعاية الكفاءات العلمية المتميزة من خلال انظمة حديثة للحوافز لبناء المجتمع الابتكاري.
٥. تطوير اوجه التعاون العلمي والتقني من خلال تفعيل الاتفاقات الإقليمية والدولية.

ان استراتيجية الاقتصاد المعرفي المقترحة تقوم على الاتي :

١. تبني استراتيجية وطنية : تقوم على استيعاب وتوطين المعرفة وايجاد المناخ الايجابي لإنتاج المعرفة وابتكارها (الرفاعي،٢٠٠٤: ١٣). وان التوجه الامثل في ذلك هو حشد الطاقات الفكرية من علماء ومبتكرين لإنتاج المعرفة دون ان ينشغلوا في ابتكار وتصنيع التكنولوجيا ذات التكلفة المرتفعة.
٢. تطوير البنية التحتية التي ترتكز على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات: يتعلق هذا المحور بالسعي إلى توفير القدرات البشرية والامكانيات المادية اللازمة لتسيير الاعمال بكفاءة وفاعلية فضلا عن توفير التسهيلات التكنولوجية(الزيادات، ٢٠٠٨: ٢٥) ، وان سبب نجاح الدول المتقدمة في هذا المضمار هو توفير البنية التحتية المتميزة وبالذات ما يتصل بالتكنولوجيا كثيفة الاستخدام للعلوم والمعرفة بالشكل الذي يوفر الحجر الاساسي لتوليد المعرفة فضلا عن تعزيز النقاط الاتية(عوينات، ٢٠٠٨: ١٧) :
- التطوير المستمر لنظامها التعليمي كما ونوعا والذي يتضمن القضاء على الامية والامية الالكترونية .
- دعم مراكز البحث والتطوير وتوفير المتطلبات والمستلزمات الاساسية لها .

رابعا : اركان استراتيجية الاقتصاد المعرفي في العراق:
١. ان لبنة البناء الأولى هي الاستثمار في العقول البشرية التي تمثل احد افضل مرتكزات الاقتصاد المعرفي ودعمها من خلال التعليم والابتكار فضلا عن الاستثمار في تقنية المعلومات والاتصالات واعادة النظر بالنظام المؤسسي من خلال تبني اسلوب الحوكمة الالكترونية (Electronic Governance).
٢. التركيز على المجتمعات المعرفية والابتكارية من خلال دعم مراكز البحث العلمي والجامعات العراقية وتعزيز الوعي المعرفي من خلال المشاركة الفاعلة بالمعرفة من اجل دعم التنوع الفكري وتشجيع الابداع بدلا من الاستنساخ والتقليد بغية التوصل إلى معرفة جديدة.

٣. ان تبني هذه الاستراتيجية لابد ان يكون متزامن ومتوائم مع اهداف وخطط التنمية الاقتصادية الشاملة، ووفقا لتحليل (SWOT) والذي بمقتضاه يمكن معرفة مكامن (القوة والضعف والفرص والتهديدات) ليتم اختيار نوع الاستراتيجية ان كانت هجومية او دفاعية او تجميعية بغية رسم خارطة توضح الخطوات العملية لبناء الاستراتيجية المقترحة لضمان مساهمة جميع العاملين عليها.

٤. ان مهمة تنفيذ هذه الاستراتيجية لا تقع على عاتق هيئة او وزارة معينة بحد بذاتها وانما على دور الوحدات الادارية للبحث والتطوير في مؤسسات الدولة العراقية كافة ، ويتطلب ايضا تظافر جهود جميع مستويات الادارة العليا من اجل تحقيق اهداف هذه الاستراتيجية بسرعة وبدقة.

٥. فسح المجال امام القطاع الخاص للاستثمار في مجال الاقتصاد المعرفي باعتباره قطاع رائد في جميع الدول المتقدمة والنامية ، هذا يعني خلق فرص استثمارية جديدة وتوفير فرص عمل واسعة .

خامسا : مراحل تنفيذ استراتيجية الاقتصاد المعرفي في العراق :
١. مرحلة وضع خارطة طريق نموذجية تعتمد على اسس علمية، اذ من خلالها يتم وضع رؤية واضحة المعالم لتحديد اهم المشاكل الاقتصادية والاجتماعية فضلا عن تحديد الاهداف التي تنسجم

مع استراتيجية الاقتصاد المعرفي ووفق انموذج الاولويات، وهذا يعني تحليل كامل للواقع العراقي والبيئة الداخلية .
٢. توفير المستلزمات المادية والبشرية لديمومة نجاح هذه الاستراتيجية، وهي مرحلة رعاية العلماء والمبدعين وتشجيع المبادرات الفردية فضلا عن تهيئة المراكز والمؤسسات البحثية المتخصصة.
٣. تنفيذ الاستراتيجية على مستوى القطاعات والمؤسسات الفرعية من خلال اتخاذ مجموعة من القرارات الجديدة والمبتكرة، اذ لا يمكن احداث تغييرات جوهرة وذلك باتباع أساليب تقليدية، وفي هذه المرحلة يتم جمع المعارف والمعلومات من اجل استثمارها وفق منظور الاقتصاد المعرفي.
٤. تقييم عمل المؤسسات الكترونيا وبشكل دوري ووضع الخيارات والبدائل المناسبة وبسرعة، وذلك من خلال المقترحات البناءة لبرامج التغذية العكسية.

لقد حصدت الدول النامية ثمار العلاقة بين التراكم المعرفي الهائل وبين البحوث العلمية التطبيقية وانعكس هذا على امكانية وقدرة هذه البلدان على اكتساب المعرفة وتوطينها وتطبيقها وتطويرها لكي تنافس الدول المتقدمة وقد اثبتت هذه التجارب نجاحاً ملحوظا في جذب وتنمية المواهب وتطوير المهارات لإنتاج سلع وخدمات جديدة مما ادى إلى تطور هذه الدول اقتصاديا واجتماعيا (الرهيمي ،٢٠١٠: ٦) .

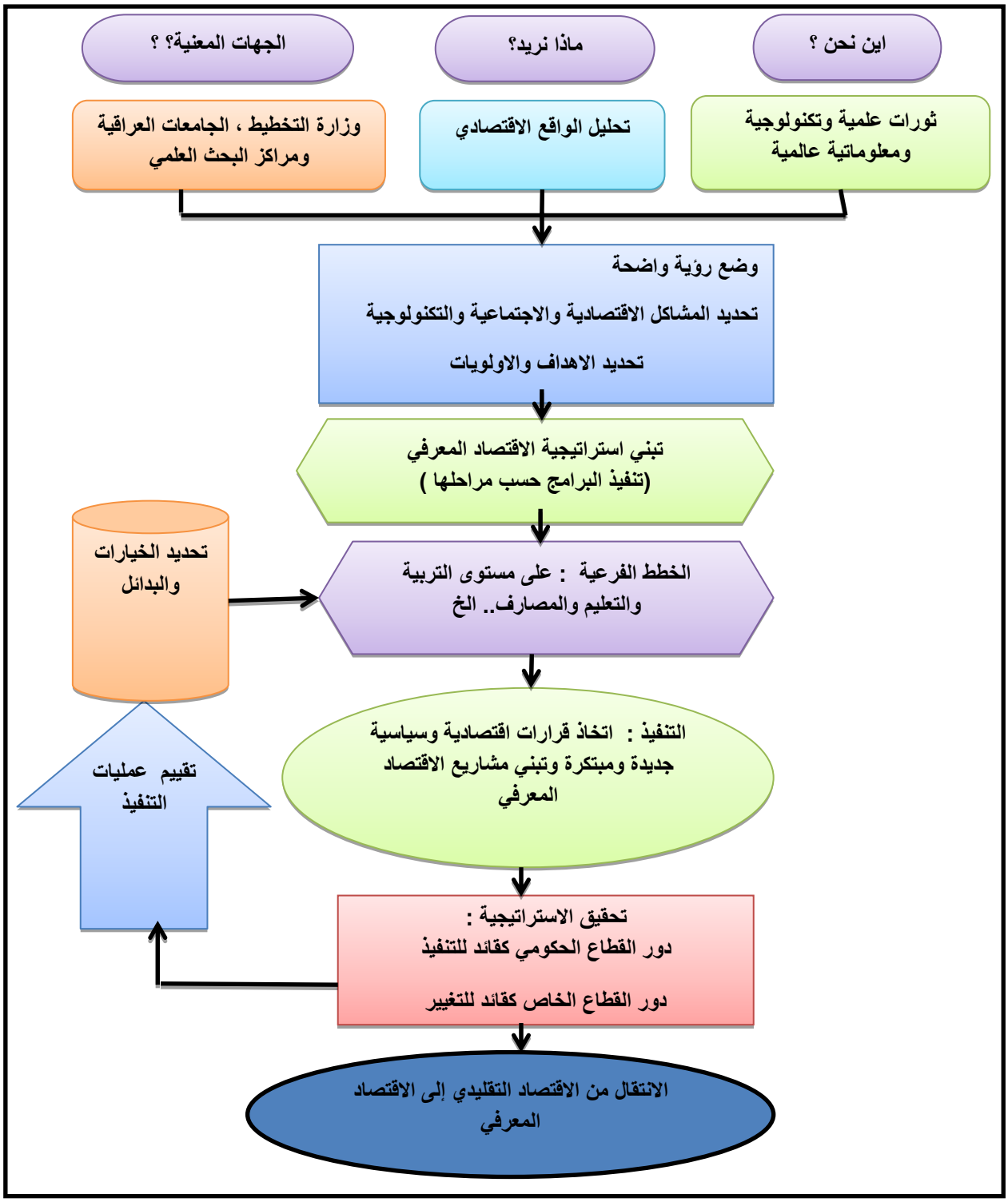

شكل(٢) رؤية مقترحة لاستراتيجية الاقتصاد المعرفي في العراق

المصدر: من اعداد الباحثين

ان التجارب الناجحة للدول النامية (كالصين وماليزيا والهند وكوريا الجنوبية وتايوان والامارات) والتي اعتمدت على اساليب ووسائل الاقتصاد المعرفي الا خير دليل على امكانية العراق للانتقال من اقتصاد تقليدي يعتمد على النفط كمصدر وحيد لتمويل نفقاته إلى اقتصاد فعال يعتمد على برامج تنموية مبتكرة لها اثارها الايجابية على عموم الاقتصاد العراقي . مما تقدم يتضح ان هدف استراتيجية الاقتصاد المعرفي في العراق هو الشروع بإصلاحات اقتصادية جذرية وشاملة وذلك من خلال اتخاذ جملة من الاجراءات والاساليب الهادفة لمعالجة الاختلالات الاقتصادية والاجتماعية التي نتجت عن بعض السياسات الداخلية غير السليمة والصدمات الخارجية الطارئة ، وهذا يعني توحيد الجهود الرامية إلى تعديل مسار الاصلاح الاقتصادي بالاتجاه المرغوب فيه وذلك لضمان بناء المجتمع الابتكاري ، والمخطط (٢) يبين ابعاد الرؤية المقترحة لاستراتيجية الاقتصاد المعرفي وذلك بان يأخذ القطاع العام دور القائد لتنفيذ وتقييم الخطط الاقتصادية الرائدة اما القطاع الخاص يأخذ دور القائد للتغيير من خلال الاستثمار في القطاع الخدمي وراس المال البشري ، وبذلك نتمكن من ايجاد الاليات العملية للانتقال من الاقتصاد التقليدي إلى الاقتصاد المعرفي .

الاستنتاجات والمقترحات :

أولا: الاستنتاجات:

ان اهم الاستنتاجات التي توصل لها البحث هي النقاط الاتية :

١. ان أساس بناء المجتمعات هو الفرد وهو ما يعبر عنه برأس المال البشري الامر الذي يتطلب الاستثمار الكثيف فيه بوصفه لبنة اساسية لبناء المجتمعات الابتكارية ودعامة مهمة في الاقتصاد المعرفي .

٢. تبين ان الانفاق على التعليم وعلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تؤدي الى تحفيز العمليات الاقتصادية نحو الاقتصاد المعرفي وتحقق الإصلاحات الاقتصادية الشاملة .

٣. ان الإصلاحات الاقتصادية الإبداعية تنشأ بنشوء المجتمعات المعرفية التي تدعم الابداع والابتكار وتعزز من قيمة المعرفة لدى المؤسسات المختلفة .

ثانيا: المقترحات

لقد توصل البحث إلى العديد من المقترحات اهمها الاتي :

١. الاهتمام براس المال الفكري باعتباره لبنة الاساسية للاقتصاد المعرفي ، بعبارة اخرى دعم العلماء والمبتكرين وتهيئة المراكز البحثية لهم .

٢. تبني مشروع الحوكمة الالكترونية باعتباره الاسلوب الرشيد في ادارة الدولة والحل الامثل للعديد من المشاكل التي تواجه الاقتصاد العراقي ومنها الفساد المالي والاداري .

٣. وضع اسس استراتيجية الاقتصاد المعرفي في الخطط الاقتصادية الخمسية وتوفير كافة مستلزماتها في العراق فضلا عن ايجاد مصادر لتمويل عمليات البحث والتطوير كالقروض الميسرة وعقد الشراكات التعاونية مع مؤسسات القطاع الخاص .

٤. زيادة الاستثمار في رأس المال البشري من خلال زيادة الانفاق على التربية والتعليم وكذلك التدريب المهني لزيادة الخبرات وخصوصا في أنشطة تكنولوجيا المعلومات .

المصادر References :

اولا : المصادر العربية :

١. احمد، نهاد و عبد الحميد ، عبد العزيز و حبش ، بهاء (٢٠٠٩) تقييم الاداء المصرفي لبعض فروع المصارف العاملة في مدينة تكريت ، المؤتمر العلمي الاول ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة تكريت .

٢. افندي ، عطية حسين (٢٠١١) راس المال الفكري ثروة حقيقة ، اخبار الادارة العربية ، العدد ٦٨ ، القاهرة، جمهورية مصر العربية .

٣. البديري، صلاح. (٢٠١٠)، "تقييم استراتيجيات التنمية الاقتصادية قي العراق والخيارات البديلة : دراسة تحليلية للمدة (١٩٩٠-٢٠٠٩)" ، رسالة ماجستير، كلية الادارة والاقتصاد ،جامعة القادسية.

٤. البصام، سهام عبد الرحمن، (٢٠٠٩) التنمية الشاملة الامكانيات والتحديات وسبل المواجهة ،المؤتمر العلمي الاول ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة تكريت .

٥. خواجيكة ، محمد هشام (٢٠٠٢) اعادة هيكلة القطاع الخاص العربي في ظل العولمة ، مجلة اوراق اقتصادية العدد ١٦ ، الامانة العامة لاتحاد العام لغرف التجارة ، بيروت .

٦. الدليمي ،زهير حامد (٢٠١٥) التحليل الكمي لأثر الاستقرار السياسي في النمو الاقتصادي على الصعيد العالمي للمدة ٢٠١٠-٢٠١٢ ،رسالة ماجستير ، كلية الادارة والاقتصاد ،جامعة تكريت .

٧. الذهبي ،جاسم (٢٠٠١) التطوير الاداري – مدخل – نظريات – عمليات واستراتيجيات ، دار الكتب للطباعة والنشر والتوزيع ، عمان .

٨. الرفاعي ، غالب عوض (٢٠٠٤) اطلالة اكاديمية على ادارة المعرفة ، مجلة الرابطة ، عدد خاص ، م/٤، العدد/٣،٤ .

٩. الرهيمي ،سعد خضير (٢٠١٠) الاقتصاد المعرفي اساس التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول العربية ، جامعة بابل .

١٠. الزيادات ، محمد عواد (٢٠٠٨) اتجاهات معاصرة في ادارة المعرفة ،دار صفاء للنشر والتوزيع ، عمان ، الاردن .

١١. السعيد ،مصطفى (٢٠٠٥) الاصلاح الاقتصادي رؤية بديلة، تقرير الاتجاهات الاقتصادية والاستراتيجية ،مركز الاهرامات للدراسات السياسية والاستراتيجية ، القاهرة .

١٢. سويفي ،عبد الهادي (٢٠٠٩) اساسيات التنمية والتخطيط الاقتصادي ، كلية التجارة ،جامعة اسيوط .مصر

١٣. عبد الخالق ، جودة (٢٠٠٩)الاصلاح الاقتصادي رؤية بديلة ،تقرير الاتجاهات الاقتصادية والاستراتيجية مركز الاهرامات للدراسات السياسية والاستراتيجية ، القاهرة ، ٢٠٠٥ .

١٤. عربية ، زياد (٢٠٠٦) غسيل الاموال اثاره الاقتصادية والاجتماعية ومكافحته دوليا وعربيا ، مجلة دراسات استراتيجية ، مركز الدراسات والبحوث الاستراتيجية ،جامعة دمشق، العدد ١٩ .

١٥. العنزي ، سالم خليل (٢٠١١) دور راس المال الفكري في تخفض التكاليف ، المؤتمر الثاني ، مجلة كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة تكريت.

١٦. عوينات والامين (٢٠٠٨) اقتصاد المعرفة ودوره في التنمية ، جامعة محمد خضير بسكرة ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، الجزائر .

١٧. قدوري، فائق والزيدي ، قيس و محمود ، ناجي (٢٠١١) استراتيجية الاصلاح الاداري في العراق ، المؤتمر العلمي الثاني ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة تكريت .

١٨. القريشي ، مدحت (٢٠٠٧) التنمية الاقتصادية (نظريات وسياسات وموضوعات) ،جامعة البلقان التطبيقية ، الطبعة الاولى ، دار وائل للنشر، السلط ، الاردن .

١٩. الكبيسي، صلاح الدين عواد.(٢٠١٤)،" إدارة المعرفة" ط١، السيسبان للنشر، بغداد.

٢٠. معهد اليونسكو للإحصاء.(٢٠١٦)،" دليل ارشادي: استبيان إحصاءات البحث والتطوير التجريبي"، مونتريال.
٢١. منير، نوري ونعيمة، بارك(٢٠٠٨)، "سياسة التدريب وتنمية الموارد البشرية وأهميتها في اندماج المؤسسة الاقتصادية في اقتصاد المعرفة"، مؤتمر جامعة الزيتونة.
٢٢. نجم، نجم عبود (٢٠٠٨)،"تقييم وقياس إنتاجية العمل المعرفة في الشركات المتخصصة و القائمة على المعرفة، المؤتمر الرابع "إدارة المعرفة في العالم العربي"، جامعة الزيتونة الاردنية.
٢٣. الهلالي، هاتف احمد محمد(٢٠٠٩)" الاقتصاد المعرفي والاقتصاد العراقي: الية الانتقال" المؤتمر العلمي الاول ١٥-١٦ نيسان، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة تكريت.
٢٤. الويس ،خولة (٢٠٠٩) الاثار الاقتصادية للحصار على التمويل والتضخم والتشغيل مقارنة بعقدي السبعينات والثمانينات ، اطروحة ، اطروحة دكتوراه كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة المستنصرية .
٢٥. يوسف، عبدالستار حسين.(٢٠٠٤)، " إدارة المعرفة كأداة من اجل البقاء والنمو"، مؤتمر جامعة الزيتونة الأردنية.

ثانيا : المصادر الاجنبية :

26. Adams, John., Khan, Hafizt T. A., Raeside, Robert.& White, David (2007), "*Research Methods for Graduate Business and Social Science students*", SAGE Publication Ltd, New Delhi.
27. Kothari, C,R. (2004), " Research Methodology", New age International, New Delhi.
28. Muntean, Mihaela-Carmen. NISTOR , Costel& MANEA Ludmila Daniela (2009)," The Knowledge Economy" The Annals of "Dunarea de Jos" University of Galati.
29. Tocan , Madalina Cristina(2012)," Knowledge Based Strategies for Knowledge Based Organizations" Journal of Knowledge Management, Economics and Information Technology,Issuse6.
30. UNCTAD ,world investment report (2006) , FDI ,from , developing and transition economies : implications for development ,U .N .New York , p 42.

ثالثا : مصادر الانترنيت :

31. www.Knowledge Economy.Com